تقرير استعرض نشاطها خلال الربع الثالث- 2014

«بيتك للأبحاث»: 72.9 مليار دولار جمعها قطاع الصناديق الإسلامية العالمي في أصول مدارة

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان قطاع الصناديق الاسلامية العالمي جمع 72.9 مليار دولار في اصول مدارة كما في سبتمبر 2014، وواصل العدد التراكمي للصناديق الاسلامية ارتفاعه على وتيرة ثابتة حيث يقف الان عند العدد 1149.

مواطن الصناديق

وأوضح التقرير ان السعودية وماليزيا من اكبر مواطن الصناديق الاسلامية حيث تشكلان مجتمعتين ما نسبته 67 بالمئة من قيمة الاصول المدارة وفق احكام الشريعة الاسلامية، وتواصل الدول الاوروبية المعروفة ببيتها التحتية الانسانية والتنظيمية والتكلفة التنافسية للمنشآت، جذبها لمدراء الصناديق باكتتاب اسلامي، وقد تم تسجيل جزء كبير من الصناديق الاسلامية الجديدة التي بدأت خلال الربع الماضي في اسواق التمويل الاسلامي الناشئة في اندونيسيا وباكستان.

التركز الجغرافي

وبين التقرير انه تم استثمار اكبر جزء من الاصول الاسلامية المدارة في سوق السعودية بنسبة 31 بالمئة، ويتبعها سوق ماليزيا بنسبة 25 بالمئة. وبعد وجود اكبر قاعدة للاستثمار المتوافق مع احكام الشريعة والتوسع التدريجي لخيارات الدخل الثابت المتوافق مع الشريعة من العوامل التي اسست لانشاء تفويض دولي لنحو 22 بالمئة من اجمالي الاصول الاسلامية المدارة.

رسم بياني لقطاع الصناديق الاسلامية العالمي

توقعات

ولفت التقرير الى ان صناعة ادارة الاصول العالمية تتعافى بصورة شاملة من الترسبات التي اصابتها منذ عهد الازمة العالمية تحت ضغط من العديد من القوى الاساسية الكامنة، وكان التعافي في المقام الاول في الضوابط، مدفوعة نحو استقرار مالي اكبر والذي سيتم استشعاره من قبل مدراء الاصول والعملاء على حد سواء.وستكون رقمية العمليات بما فيها تداولات الاوراق المالية وتعزيزانظمةادارةالبيانات،محفز تغيير لشركات ادارة الاصول. ويكتسب التحول الهيكلي نحو الاصول غير الاساسية (البدائل، منتجات مهيكلة، تخصصات، حلول، وخصوم) مزيدا من الجذب مع مرور الوقت، كما يرفع الاتجاه النهائي الشامل لاعادة تعريف صناعة ادارة الاصول العالمية من حدة التنافس الدولي.

وتوقعات التقرير عن الربع الاخير من العام الجاري 2014 لقطاع الصناديق الاسلامية ايجابية على نطاق واسع، حيث توقع ان تعزز الصيرفة الاسلامية واتجاهات اسواق راس المال من تقدم قطاع الصناديق المتوافقة مع احكام الشريعة. كما توقع بان تقع الاصول المدارة اسلاميا في العالم بين 87.9 مليار دولار و97.3 مليار دولار وذلك في نهاية العام 2017. وستستمر التحديات الدائمة لشريحة ادارة الاصول مثل الوزن، وكفاءة التكلفة، والمفاضلة بين المنتجات، ووعي المستثمر، بالحد من تطوراتها في المستقبل القريب. وبالرغم من ذلك، فانه ينبغي على مدراء الصناديق الاسلامية بان يحافظوا على ادائهم وزخم النمو مستفيدين من العديد من المحفزات الايجابية على النطاق الواسع من صناعة التمويل الاسلامي العالمية.

«ستاندرد تشارترد» يشارك عملاءه في الإمارات تطلعاته الاقتصادية الإقليمية والعالمية

للسنة الثانية على التوالي، نظم بنك ستاندرد تشارترد في فندق أبراج الإتحاد في العاصمة أبوظبي جلسة حوارية تحت عنوان «الإنتقال والتباين» لاستعراض ملامح الإقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي بمشاركة واسعة من عملاء البنك من قطاع الشركات والمؤسسات وعملاء الخدمات المصرفية الأولية والخاصة. وتأتي هذه الجلسة عقب النجاح الملحوظ الذي حققه البنك في دورته الأولى العام الماضي، كما تمثل هذه الجلسة تتمة لسلسلة الجلسات الحوارية التي ينظمها البنك لعملائه في مختلف أنحاء المنطقة. وقام البنك بتنظيم جلسات مماثلة في الأردن والبحرين وقطر، ومن المقرر إقامة جلستين أخريين في دبي وسلطنة عمان يومي 27 و28 أكتوبر الجاري، على التوالي.

وتحظى هذه الجلسات الإقتصادية باهتمام كبير لكونها موجّهة حصرياً لعملاء بنك ستاندرد تشارترد، حيث تضم جدولاً متكاملاً للأعمال لضمان تقديم رؤى معمّقة وتحليلات شاملة حول التطلعات المستقبلية والتوقعات الإقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن استعراض ملامح المشهد المالي خلال الفترة المتبقية من العام الجاري والسنة المقبلة. ويشارك في هذه الجلسات كل من ماريوس مارانفتيس،المدير العام والرئيس العالمي لقسم الأبحاث الإقتصادية في ستاندرد تشارترد؛ وجون ديفيس، الإستراتيجي المتخصص في أسعار الفائدة الأمريكية في البنك؛ وشادي شاهر، كبير الإقتصاديين في البنك، لتبادل الأفكار مع العملاء ومناقشة توقعاتهم حول الواقع الإقتصادي.

وقال ماريوس مارانفتيس، المدير العام والرئيس العالمي لقسم الأبحاث الإقتصادية في «بنك ستاندرد تشارترد»: « تتباين الديناميكيات الإقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا على نحو متزايد بين دول مجلس التعاون الخليجي وسائر دول المنطقة.»

«وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي باستقرار إقتصادي وإجتماعي مدعومة بقطاع نفطي مربح، الأمر الذي ساعد في امتلاك هذه الدول للقدرات المالية اللازمة لتنفيذ العديد من الإستثمارات الضخمة، ما أدى إلى تسجيل معدلات نمو قياسية في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية. ويبقى التنوّع الإقتصادي ركيزة أساسية من ركائز الاستقرار الإقتصادي للمنطقة على المدى الطويل. كما تقوم اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بتوجيه الاستثمارات في الاتجاه الصحيح في سبيل تلبية احتياجات البنية التحتية والاستثمار في القطاعات الواعدة. ومن المتوقع أن يولّد ذلك فرصاً مربحة على المدى الطويل.»

«وعلى الصعيد العالمي، يعد الإنتقال الموضوع الرئيسي لهذا العام. وهذا ينطبق بشكل خاص على سوقي الصين والولايات المتحدة، حيث يشهد سوق الصين حالة من إعادة التوازن الإقتصادي. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع سيستمر خلال العام المقبل وما بعده، إلا أن السنة المقبلة ستشهد تباينا كبيرا، حيث نتوقع تباينا هو الأول من نوعه منذ سنوات على صعيد السياسة النقدية في الإقتصادات الكبرى. ويبدو أن البنوك المركزية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإندونيسيا والفلبين وماليزيا وتايوان تتحضر إلى البدء بزيادة سعر الفائدة في العام المقبل.»

محسن ناثاني

من جهته، قال محسن ناثاني، الرئيس التنفيذي لبنك «ستاندرد تشارترد» في دولة الإمارات: «تشكل هذه الجلسات منصة مثالية لتفعيل الحوار بين عملائنا و خبرائنا المتخصصين في الإقتصاد العالمي والإقليمي لاكساب عملائنا رؤى وأفكار مفيدة حول آخر المستجدات والتطوّرات الإجتماعية والإقتصادية والمالية المؤثرة في أسواق المال والأعمال العالمية.»

«ونحرص في بنك ستاندرد تشارترد على الإستفادة من حضورنا الدولي ومكانتنا الراسخة في الأسواق العالمية وحضورنا القوي على الأرض وفي الأسواق الأكثر نشاطا في العالم من أجل ترسيخ علاقاتنا مع عملائنا وتزويدهم بخدمات متميّزة ذات قيمة مضافة. كما أننا نبقى ملتزمين بتقديم الخبرات والحلول عالمية المستوى لعملائنا من الشركات والمؤسسات والافراد في الإمارات.»

ويعتبر بنك ستاندرد تشارترد أحد أبرز البنوك الدولية الرائدة، حيث يعمل في منطقة الشرق الأوسط منذ ما يزيد على 90 عاما ولديه أكثر من 3500 موظف. ويدير البنك نشاطاته المصرفية التقليدية والإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي انطلاقا من مقرّه الإقليمي الواقع في «مركز دبي المالي العالمي.»

أبرز الملامح الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تتباين ديناميكيات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المتوقع أن تواصل دول مجلس التعاون الخليجي استفادتها من النمو الصحي مدعومة بتدفق الاستثمارات في قطاع النفط والاستثمار الحكومي. وعلى نطاق أوسع، هناك حاجة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي التي من شأنها أن تساعد في خلق فرص العمل.

تشهد المملكة العربية السعودية نمواً قوياً خلال العام الجاري، حيث يستفيد اقتصادها من الأداء القوي للقطاع غير النفطي، مدعوماً بالإستثمار الحكومي القوي في مجال تنويع الإقتصاد والبنية التحتية. ولقد أعلنت المملكة مؤخرا عن خطط لافتتاح سوق أسهمها المحلي أمام المستثمرين الأجانب.

يعد القطاع غير النفطي المحرّك الرئيسي لعجلة النمو الإقتصادي في أبوظبي، بدعم ذلك زيادة الإنفاق على البنية التحتية والتنوّع الإقتصادي، كما تشهد دبي نمواً مطرداً، حيث تستفيد جميع القطاعات، بما في ذلك التجارة والسياحة وقطاع التجزئة، من تدفقات التجارة الدولية القوية ومكانة الإمارة كمركز إقليمي للخدمات والتجارة ووجهة سياحية رئيسية.

استفاد الإقتصاد القطري من التنامي والتسارع المطرد في الإنفاق الحكومي. وتتمثل المحركات الرئيسية للنمو على المدى الطويل في الرؤية الوطنية 2030 وبطولة كاس العالم لكرة القدم 2022، حيث يحتل الإستثمار في البنية التحتية مركز الصدارة. كما تشكل إدارة مخاطر التضخم تحدياً رئيسياً لدولة قطر على مدى السنوات الخمس المقبلة.

في الأردن، كانت السياحة – التي تسهم بأكثر من 15بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل– من بين القطاعات الأكثر تضررا من الصراع الإقليمي، حيث انخفضت نسبة السياح الوافدين بأكثر من 14% في العام الماضي.

في مصر، سجل نمو إجمالي الناتج المحلي أقوى تغيير منذ العام 2011. وكان للمساعدات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تدابير الإصلاح المالي التي تقوم بها الحكومة الجديدة، أثر إيجابي على الائتمان.

مبيعات «جيتكس شوبر 2014» تبلغ 260 مليون درهم

قال مركز دبي التجاري العالمي إن مبيعات "جيتكس شوبر 2014" من الأجهزة والإلكترونيات الاستهلاكية بلغت نحو 259 مليون درهم، فيما وصل عدد زوار الحدث إلى 211.398 زائرا، مؤكداً أن المعرض قد حقق في دورته المنتهية في الرابع من أكتوبر الجاري "نجاحاً مشهوداً".

وأكد المركز التجاري، المنظم والمستضيف للحدث، أن تزامن "جيتكس شوبر" مع عطلة عيد الأضحى المبارك، التي شهدت تدفقاً هائلاً للزوار من أنحاء المنطقة على دبي وحضورهم فعاليات التسوق والترفيه، والإصرار الذي أبدته شركات التجزئة والعلامات التجارية العالمية المشاركة في الحدث على تقديم أحدث الأجهزة والإلكترونيات الاستهلاكية إلى الزوار، "من العوامل التي أسهمت بكتابة وصفة النجاح الباهر للمعرض".

وقالت تريكسي لوه ميرماند، النائب الأول للرئيس بمركز دبي التجاري العالمي، إن "جيتكس شوبر" ظل يتمتع دائما بـ"أجواء مهرجانية رائعة وأثبت هذا العام أنه وُجهة لا تظهر لها، لا سيما خلال العيد"، وأضافت: "لم يتمكن زوار "شوبر" فقط من شراء أحدث المنتجات التي تم طرحها عالميا، وإنما استفادوا كذلك من عروض لا مثيل لها ضمن جميع فئات المنتجات، واستمتعوا بمجموعة واسعة من فقرات الترفيه العائلي، وشاركوا في عدد لا يحصى من العروض الترويجية والمسابقات. لقد كانت توليفة من العوامل التي حققت النجاح للعارضين وللحدث".

جيتكس شوبر 2014

وتنتظر شركات بيع الإلكترونيات الاستهلاكية بالتجزئة، وكذلك العلامات التجارية العالمية، إلى معرض "جيتكس شوبر" كنافذة رئيسية للمبيعات تسهم في تحقيق نسبة مئوية مهمة من المبيعات السنوية لتلك الشركات، علاوة على كونه قناة مهمة للتواصل مع العملاء ورفع الوعي بالعلامات التجارية والمنتجات في سوق استهلاكية شديدة الولع بالتقنيات.

وفي هذا السياق، كشف نيلش باتنغر، الرئيس التنفيذي لشركة "إي ماكس"، عن أن مبيعات شركته في "جيتكس شوبر" قد حققت نمواً بلغ 40 بالمائة مقارنة بدورة أكتوبر من العام الماضي، معتبراً أن المشاركة "كانت رائعة". وقال: "حققت جميع فئات الأجهزة والتقنيات أداء ممتازاً، قادته أجهزة الحاسوب المحمولة والهواتف الذكية وشاشات التلفزيون فائق الوضوح، وما من شك في أن معرض جيتكس يسهم بحصة مهمة في نتائج تجار التجزئة". وجدّد باتنغر أشادته بإقامة دورتين كل عام من المعرض، موضحا أن ذلك "نجم عن قرار صائب ومدروسة بعناية".

من جهته، قال نديم خانزاده، رئيس قنوات التجزئة لدى "جمبو للإلكترونيات"، إن مشاركتها في معرض جيتكس شوبر "حالفها نجاح باهر، كما كان الحال دائما في الدورات السابقة". وأكد خانزاده أن التوقعات بأن تكون فئة الهواتف الذكية هي الأكثر مبيعا، قد تحققت، وأضاف: "سجلنا زيادة قدرها 58 بالمائة في مبيعات الهواتف الذكية، التي استقطبت نماذجها المتوسطة غالبية المبيعات. ومن النتائج المثيرة للاهتمام زيادة مبيعات الحواسيب المحمولة، التي شهدت ثباتا في الطلب خلال العامين الماضيين، كذلك رأينا طلبا كبيراً على أجهزة التلفزيون، والتي زادت جاذبيتها نظرا للقيمة المضافة التي اكتسبتها من خلال الصفقات المجمعة. وبشكل عام، شهدت "جمبو" ارتفاعا في حجم المبيعات بلغ نحو 20 بالمائة في المعرض".

أما شركة "إي سيتي"، فأكدت على لسان مديرها العام معيذ الرحمن، تحقيق نتائج استثنائية، قائلا إن دورة خريف 2014 من "جيتكس شوبر" أتاحت للشركة "تقديم أداء ممتاز ضمن واحدة من أفضل المشاركات في تاريخ الشركة". ورأى معيذ الرحمن في المعرض "منصة استراتيجية تمكننا من زيادة قاعدة عملائنا، في ضوء الحضور الواسع من مشوقين جادّين"، وأضاف: "كان معرض هذا العام استثنائيا، إذ ارتفعت المبيعات بنسبة 30 بالمائة عن معرض العام الماضي، كذلك أتحنا للمتسوقين في متاجرنا المنتشرة في أنحاء الإمارات الحصول على صفقات "جيتكس شوبر" نفسها، ما رفع المبيعات في المتاجر بنسبة تجاوزت 70 بالمائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما ثبت أنه استراتيجية تجارية ممتازة".

فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة يطلق أمسيات الباربكيو في الهواء الطلق

لقطة جماعية للمسؤولين مع العاملين في فندق الجميرة

أعلن فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة، الوجهة الفندقية الأكثر فخامة في الكويت، عن البدء في استضافة أمسيات الباربكيو «تشيل اند غريل» للاستمتاع بالأجواء والطقس المعتدل في الكويت هذه الأيام.

ابتداء من الأربعاء الماضي 22 اكتوبر، ومساء كل أربعاء سوف يتمتع الضيوف بأمسيات الشواء مع اطلاله ساحرة على المسبح والخليج العربي.

يوفر فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة أجواء مثالية للأصدقاء والعائلات لتهدئة الاعصاب والاسترخاء، والاستعداد لعطلة نهاية الاسبوع، حيث يقدم الفندق امسيات الباربكيو بسعر 22 ديناراً كويتياً شاملة الشيشة الواحدة.

توفر أمسيات الشواء للضيوف محطات الطهي الحي والشواء في الهواء الطلق، وبالإضافة إلى ذلك سوف يتذوق الضيوف أشهى الحلويات في البوفيه الخاص الى جانب تجربة مشروبات الكوكتيل المتنوعة.

بعد تناول العشاء، سوف يتسنى للضيوف الاستلقاء على مقاعد الاسترخاء المريحة المنتشرة على الشاطئ والاستمتاع بالاطلالة على مياه الخليج العربي، وذلك على نغمات العزف الموسيقي الحي على العود، مع تقديم الشيشة وأصناف الشاي والقهوة لختام أمسية استثنائية في أجواء مثالية رائعة.

هيئة السوق المالية السعودية تضع سوق الأسهم على الخارطة العالمية

أعلنت هيئة السوق المالية السعودية مؤخرًا عن فتح سوق الأسهم السعودية والتي تعتبر السوق الأضخم سيولة والأكثر تنوعا من حيث الفرص الاستثمارية في المنطقة ، أمام مؤسسات الاستثمار الأجنبية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخطوة التي طال انتظارها، إلى جانب التحسن في السيولة العامة في السوق، إلى التشجيع لاعتماد أفضل معايير الأسواق والشركات، بما يمهد الطريق بالتالي نحو تضمين السوق في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة. وتحدد مسودة النظام سقفا بنسبة 10% على ملكية المؤسسات الأجنبية من القيمة السوقية، ما يعكس منهجية حذرة. ونحن على قناعة بأن هيئة السوق المالية كان من الممكن أن تكون أكثر مرونة في وضع حدود الملكية الأجنبية وأن تفرض بدلاً من ذلك قيودًا على الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستراتيجية في المملكة. ونتوقع أن تسمح هذه الأنظمة بتدفقات واردة للأموال الأجنبية إلى السوق عند فتحها في السنة القادمة لكنها محدودة ، ما يستبعد أية مخاوف من حصول تقلبات أعلى بكثير في السوق. ومن الضروري في هذه المرحلة أن يعمل المسؤولون السعوديون على تحسين ثقة المستثمرين بتنفيذ آليات رقابية كافية. أما على المدى الطويل، فسوف تعتمد عوامل كثيرة حيال موقف السوق المالية تسمح بمزيد من المرونة للسوق وتنفيذ الإصلاحات بها وفقا لأفضل المعايير الدولية.

وفي تطور لافت، وافقت هيئة السوق المالية السعودية على فتح سوق الأسهم أمام مؤسسات الاستثمار الأجنبية، وأشارت إلى أن السوق السعودية سوف تفتح أمام الأجانب في أوائل العام 2015 واقترحت مسودة نظام في هذا المجال. وتجدر الإشادة بدور هيئة السوق المالية وجهودها لتطوير وتحرير السوق السعودية. وقد رأست تطوير النظام الرقابي للسوق منذ تأسيسها في أوائل الثمانينات وعملت بفعالية أكبر منذ صدور نظام الأسواق المالية في العام 2003. كما أصدرت الهيئة في العام 2008 نظامًا يسمح للأجانب بالتداول في الأسهم من خلال اتفاقيات مبادلة اعتبرها الكثيرون اختبارًا لمدى القابلية لإجراء مزيد من التخفيف في القيود، وأدت إلى الاتجاه نحو بدء العمل على فتح السوق. ويعتبر التطور الجديد هامًا نظرًا لأن السوق السعودية لا تعتبر فقط الأكبر من حيث القيمة السوقية والأكثر سيولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بكاملها، ولكنها أيضا تأتي في المرتبة الثامنة من حيث القيمة السوقية بين أسواق جميع الدول المصنفة ضمن مؤشرات مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة . ومن المتوقع أن يؤدي الإعلان إلى اجتذاب رؤوس أموال كبيرة وتحسين معايير إدارة صناديق الاستثمار وزيادة السيولة في السوق بشكل عام. كذلك من المتوقع أن تؤدي مشاركة مؤسسات الاستثمار الأجنبية إلى تمكين السوق السعودية من اعتماد أفضل ضوابط الحوكمة العالمية ومعايير الشركات بما يضعها على قدم المساواة مع أكبر الأسواق الناشئة. وسوف يؤدي هذا في النهاية إلى تمهيد الطريق أمام تضمين الأسهم السعودية في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال للأسواق الناشئة. ومع ذلك، فإن هذه الخطوات تعتبر مبدئية، ولا بد من الاستمرار في بذل الجهود لتطوير وإصلاح القطاع المالي وصولاً إلى المطابقة مع المعايير العالمية.

الشركات في منطقة الخليج العربي تستعد لتطبيق معايير جديدة عند إعداد التقارير المالية

مع الانتهاء مؤخراً من مشروعين رئيسيين تم تنفيذهما على فترة طويلة بهدف تحديث منهجية إعداد التقارير المالية المتعلقة بإقرار العوائد والأدوات المالية، تلوح في الأفق مجموعة جديدة من التحديات أمام مستخدمي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك وفقاً لتصريحات معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW.

وستمثل هذه التحديات ومدى تأثيرها على قطاعات الأعمال محوراً جوهريا ومحط تركيز في سلسلة من الندوات التي ينظمها معهد المحاسبين القانونيين ICAEW بالتعاون مع شركة "ديلويت". فخلال الفترة ما بين 3 و 6 نوفمبر، سيقوم الخبير المشهور غافين أسدن، المتخصص في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومدير المؤهلات في معهد المحاسبين القانونيين ICAEW بزيارة كل من دبي، والدوحة، والمنامة، وأبوظبي، وذلك لمناقشة آخر التغييرات التي طرأت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وما ينبغي على كبار المتخصصين الماليين أخذه بعين الاعتبار عند استعدادهم لتلبية المتطلبات الجديدة لإعداد التقارير.

ويأتي المعيار الجديد لإقرار العوائد (IFRS 15) الذي طال انتظاره، وتم نشره في شهر مايو الماضي، ليرسي إطار عمل شامل لتحديد الفترة التي يمكن فيها إقرار العوائد، وكيفية قياسها، وسيشكّل هذا المعيار تحدياً كبيراً للكثير من الجهات، خاصة تلك التي تسعى لزيادة رأس المال أو لطرح اكتتابات أولي عام، حيث سيجد الكثير منهم إن عوائدهم قد تم إقرارها بطريقة مختلفة تماماً عن المتطلبات الحالية.

وسرعان ما تبع إصدار هذا المعيار نشر نسخة نهائية وكاملة في يوليو الماضي من IFRS 9، وهو المعيار الجديد للأدوات المالية التي تستبدل المعيار السابق IAS 39، والذي كان يتضمّن عدة ثغرات وعيوب. وستتأثر الكثير من الجهات بمتطلبات المعيار الجديد التي تعنى بالتصنيف، والقياس، والضعف، والتحوّط. ويتطبق هذا بالتحديد على البنوك في المنطقة، وكيفية إقرارها لمخصصات خسائر القروض من خلال تطبيق مجموعة واسعة من المعلومات الائتمانية. وفي هذا السياق يقول غافين "إن اتباع كافة دول مجلس التعاون الخليجي للمعايير نفسها الخاصة بإعداد التقارير المالية يؤكد على زيادة الانفتاح والتطوّر في المنطقة، وما تجتذبه من تركيز دولي واسع النطاق. وتظهر الأبحاث أن تبنّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS يساهم في تخفيض تكاليف المحاسبة، ويرفع من كفاءة الأسواق، فضلاً عن تقليل تكاليف زيادة رأس المال، وهي فائدة كبيرة فعلاً لمنطقة تحرص على تنويع اقتصادها، وخاصة في قطاع الخدمات المالية، والأهم من ذلك كله، تضع هذه الخطوات منطقة الشرق الأوسط وبقوّة في قلب التجارة العالمية، لا سيما في وقت تتذبذب فيه الحصص السوقية والمتغيرات المحيطة حول العالم".